لم يتعرض لقصر التعيين مما قبله لانه قليل بالنسبة اليهما ولهذا لم يتعرض
له المصنف فيما سبق في بحث تقديم المسند اليه والذي على المصنف كان الواجب
هو ذكر قصر الافراد ثم لما كان تعيينه غير ممكن الا بالاتيان بعبارة اخرى
كان الاولى الاتيان بما يندرج فيه قصر التعيين لتتم الفائدة واما القصر
في الانشاء فلا نسلم انه لم يتعرض له ماتيا فانه قوله ليدخل فيه القصر شاملا له
لان القصر اعم من ان يكون في الخبر او في الانشاء ولا شك ان عبارته في الشرح
في هذا الموضع اوضح فارجع اليه هذا وقد **قال المحقق** يمكن
ان تعتذر عنه هذا بان المصنف لم يذكر رد الخطاء في الاشتراك وما يتعلق به من
التاكيد لوجوده اعتمادا على المقايسة بما سبق واما انه لم يعمم بحيث يتناول
الانشاء فلانه في مباحث الخبر **قلت وكان الشارح**
قال الاحسن ولم يقل الصواب وهل يمكن ان يقال ان قول المصنف لرد
الخطاء في التعيين يشمل قصر الافراد ايضا فان من اعتقد انك عرفت
زيدا او عمرا او الحال انما عرفت زيدا يصدق عليه انه اخطأ في تعيينهما
معا واما الصواب تعيين زيد وحده ولا شك ان احد التعيينين مغاير للآخر
ويكون الضمير في قول المصنف لتاكيده عائدا الى ما دل عليه الكلام
السابق اي لتاكيد الاختصاص الكائن في قولك زيدا عرفت كما هو ظاهر
قول الشارح لمن اعتقد انك لا ترد الخطاء بما فهم انه خصص التعميل
ما هو قصر القلب تامل فيه **قوله** مع الاصابة في اعتقاد وقوع
الفعل لا اعني ان هذا لا يفهم ظاهرا من عبارة المصنف ولا بد منه
لان ما يذكر بعد قوله ولذلك انما يترتب عليه فيمكن ان يقال ان قول
المصنف لرد الخطاء في التعيين معناه لرد الخطاء في التعيين فقط اي
ان السامع لم يخط في شيء من اجزاء الكلام الا في نسبته للمفعول فيلزم منه

انه مصيب

انه مصيب في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما **قوله** لغرض اخر غير التخصيص
كما سيذكر الشارح من مجرد الاهتمام ونحوه **قوله**
وكذا زيدا ضربت وعمرا اي في امثال ذلك مما يكون التقديم للتخصيص ونحو
اذا كان الغرض اخر **قوله** كما في بسم الله اي كما يكون في بسم الله
من تقديره موخرا **قوله** يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لم يقل في
افادة التخصيص كما في الشرح وكانه لما اورد المحشي السيد عليه في حاشيته
يكون المعنى انه اوكد في تعلق الفعل بالمفعول ويحتمل ان يكون مراده كما في
الشرح والكشاف انه اوكد في افادة الاختصاص اما لما وجهه السيد
من ان الاختصاص عبارة عن اثبات ونفي فاذا تكرر الاثبات صار اوكد او لما
ذكره الشارح في شرح الكشاف من ان الاثبات اللاحق يكفي ان يعتبر على
وجه الاختصاص تقوية لكونه مفسرا للسابق وان لم يكن هناك شيء من ادوات
الحصر وح يتكرر الاختصاص **قوله** لما فيه من التكرار من حيث ان
المقدر كالملفوظ فهناك تكرار ضمني وان لم يجر اللفظ بهما معا لما فيه من الجمع
بين العوض والمعوض **قوله** وفي كون هذا التقديم للحظ ظاهر
كلامه هنا وفي الشرح ان تقديم المتعلق بعد اما لا يفيد التخصيص وهل يفضو
الشارح وقول المصنف انه لا يفيد الا التخصيص لا انه لا يفيد راسا فانه ليس في
بعض المواضع ولم يذكر هذا القائل له شاهدا اذ كان السر في عدم افادة
هذا التقديم التخصيص ان التقديم الذي يفيده في المتعلقات هو تقديم
ما حقه التاخير كما صرح به الشارح فيما سبق والمتعلق الواقع بعد اما
وان كان اصله التاخير لكن صار له حق التقديم بسبب ما عرض من التزام
وجود فاصل بين اما وبين العامل في ذلك المتعلق ومن ثم لا يمكن ان يدعى
في نحو من ضربت وان جلست وكيف اصحت ان التقديم يفيد التخصيص وكانه

Copyright © King Saud University